نتنياهو افسد الصفقة الأمنية الضخمة بين واشنطن والسعودية

قالت صحيفة التايمز البريطانية إن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قد يفسد الصفقة الأمنية الضخمة بين واشنطن والسعودية.

ونبهت الصحيفة إلى أن الولايات المتحدة والسعودية تضعان اللمسات الأخيرة على صفقة تاريخية تقول المصادر إنها ستقدم إلى بنيامين نتنياهو في غضون أسابيع.

وبحسب الصحيفة سيعطون رئيس الوزراء الإسرائيلي خيارا: يمكن أن تشوه الحرب في غزة إرثه أو يصقل بمعاهدة تاريخية عبر التطبيع مع الرياض.

ويقول المطلعون على الاتفاقية إن الولايات المتحدة ستقدم للمملكة العربية السعودية اتفاقية دفاعية ومساعدة في بناء محطة نووية مدنية، فضلا عن التعاون في تطوير الذكاء الاصطناعي.

في المقابل، ستتبع المملكة العربية السعودية أخيرا جيرانها الذين وقعوا معاهدات لإقامة علاقات

دبلوماسية مع إسرائيل في عام 2020.

كان نتنياهو رئيسا للوزراء عندما تم توقيع تلك المعاهدات، المعروفة باسم اتفاقات أبراهام، مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين.

وعندما أعيد انتخابه في عام 2022، قال إن أولويته ستكون إقامة علاقات مع المملكة العربية السعودية، الوصي على أقدس المواقع الإسلامية وبلد وصفه المسؤولون الإسرائيليون بأنه "جوهرة التاج" في العالم الإسلامي.

اكتسبت المحادثات زخما في العام الماضي قبل أن يثير هجوم حماس في 7 أكتوبر على إسرائيل الحرب في غزة وعلق المفاوضات.

وتم إحياء المباحثات في الأشهر الأخيرة ولكن حماس نتنياهو قد تضاءل، بالنظر إلى أن أحد شروط السلطات السعودية للصفقة هو التزام إسرائيل بإقامة دولة فلسطينية.

قالت آنا جاكوب، كبيرة المحللين الخليجيين في مجموعة الأزمات، وهي منظمة دولية غير ربحية: "من الواضح أن الولايات المتحدة والسعودية تريدان حقا صفقة ولكن هناك العديد من الأجزاء المتحركة وليس للولايات المتحدة والسعودية تأثير عليها جميعا".

وأضافت "أي اتفاق بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية يتضمن "خارطة طريق" واسعة أو اعترافا بدولة فلسطينية، لا أعتقد أن نتنياهو سيدعم ذلك بأي شكل من الأشكال."

وقررت الولايات المتحدة والسعودية المضي قدما في أجزائهما من الصفقة قبل تقديمها إلى نتنياهو، الذي يدعمه ائتلاف يضم المتشددين اليمينيين. قال الأشخاص المطلعون على الخطة إن الأمل هو أنه سيفكك حكومته ويوقع عليها.

سيميل الديمقراطيون إلى تمرير المعاهدات لمنح الرئيس بايدن فوزا في السياسة الخارجية، في حين لن يرغب المشرعون الجمهوريون في عرقلة صفقة تقيم العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل.

ولكن إذا خسر بايدن أمام دونالد ترامب في انتخابات نوفمبر، فمن المرجح أن يصوت الديمقراطيون ضده

في مجلس الشيوخ.

قال كل من أنتوني بلينكن والأمير فيصل بن فرحان — كبار الدبلوماسيين الأمريكيين والسعوديين — هذا الأسبوع إنهما على وشك إبرام الاتفاق بين بلديهما، والذي سيقدمانه بعد ذلك إلى إسرائيل.

لكن المطلعين على المحادثات قالوا إنهم لا يأملون في أن يقبل نتنياهو التنازلات اللازمة للصفقة. قالوا إنه إذا رفض، فإن اللوم سيقع عليه.

لا تزال العقبة الرئيسية، وفقا للدبلوماسيين السعوديين والغربيين، هي رفض نتنياهو الالتزام بحل الدولتين، الذي يصر على أنه سيكافئ الإرهاب بعد هجوم 7 أكتوبر.

وقال روس: "لا توجد طريقة [لوزير المالية بتسلئيل] سموتريتش و[وزير الأمن المتشدد إيتامار] بن جفير للتوافق مع ما هو مطلوب".

قبل الحرب، جادل نتنياهو بأنه يمكن إبرام الصفقة دون الشرط السعودي الرئيسي على التنازلات للفلسطينيين، وهو أمر أغضب الرياض، وفقا للمسؤولين السعوديين والأمريكيين.

وأصرت الرياض على التزام إسرائيلي بدولة فلسطينية وتسليم بعض الأراضي في الضفة الغربية إلى إدارة إسرائيلية فلسطينية مشتركة، وإصلاح السلطة الفلسطينية الفاسدة بشدة.

قال أحد الدبلوماسيين إن بلينكن كان يستعد لزيارة إسرائيل للضغط من أجل تلك التنازلات قبل اندلاع الحرب. منذ ذلك الحين، استقرت السعودية على قبول نتنياهو ببساطة "طريقا لا رجعة فيه" إلى دولة فلسطينية، إلى جانب إنهاء الحرب في غزة.

في الأسابيع الأخيرة، جادل المسؤولون السعوديون والبعض في واشنطن بأن الصفقات الأمنية والنووية بين البلدين يجب أن تمضي قدما حتى بدون اتفاق من إسرائيل.

لكن جمهوريا بارزا حذر من أنه لن يمرر أبدا في الكونغرس.

كتب السيناتور ليندسي غراهام على تويتر/X يوم الأربعاء: "بدون تطبيع العلاقة الإسرائيلية السعودية

وضمان الاحتياجات الأمنية لإسرائيل فيما يتعلق بالملف الفلسطيني، سيكون هناك عدد قليل جدا من الأصوات لاتفاق الدفاع المتبادل بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية".

تشمل السيناريوهات الأخرى محاولة تمرير الصفقة في الكونغرس دون موافقة إسرائيل ثم الانتظار حتى تجلب الانتخابات الإسرائيلية حكومة جديدة.

بدلا من ذلك، يمكن للولايات المتحدة والسعودية اختيار صفقة "أقل مقابل أقل" تخفض المعاهدات الدفاعية والنووية إلى اتفاقيات لا تحتاج إلى موافقة الكونغرس، مثل الصفقة الأمنية الموقعة بين الولايات المتحدة والبحرين العام الماضي.

مثل هذه الصفقة ستكون أقل بكثير من توقعات الرياض، ولكن البعض جادل بأنها ستكون في المصلحة الوطنية لكل من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية.

شعرت الولايات المتحدة بالقلق من الوصول المتزايد لروسيا والصين في الشرق الأوسط، لا سيما بعد الانفراج الذي توسطت فيه الصين بين المملكة العربية السعودية وإيران العام الماضي. وفي الوقت نفسه، يريد السعوديون التزاما من الولايات المتحدة بأنها ستدافع عنهم ضد إيران.

"بالنسبة لجيك [سوليفان، مستشار الأمن القومي الأمريكي] والفريق، يتعلق الأمر بتأمين المجال الأمريكي والهيمنة الأمريكية لسنوات قادمة في مواجهة التوغلات الصينية."